مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العدد السابع – كانون الاول – December / 2023

الأحداث السياسية في عهد وزارة ميرزا محمد ولي خان سبهدار أعظم تنكابني ٣٠ أيلول ١٩٠٩-١١ تموز ١٩١٠

م.د علي إسماعيل زيدان الجبوري [1] م.م سناء حسن محي الغرباوي [2]
[1] رئاسة جامعة ديالى – العراق [2] مديرية تربية واسط - العراق

ali.ismail.aljobori@uodiyala.edu.iq
aasd49042@gmail.com

ملخص. مثلت الثورة الدستورية في إيران إحدى أهم الثورات التي شهدها تاريخ منطقة الشرق الأوسط ضد أستبداد السلطة المطلقة المتمثلة بحكم الدولة القاجارية، وصفحة مشرقة من صفحات التاريخ الإيراني الحديث، بعد الحكومة المؤقتة التي حكمت البلاد قرابة شهر ونصف في إيران شكلت عدة حكومات إيرانية إذ تولى محمد ولي خان سبهدار أعظم تنكابني رئاسة الحكومة الأولى في ٣٠ أيلول ١٩٠٩،فضلاً عن منصبه كوزير للحربية، بدأت بعدها وزارته تفقد جزءاً من حيويتها وشعبيتها فأغتنم رئيسها فرصة إفتتاح المجلس في ١٥ تشرين الثاني ١٩٠٩ وأعلن تقديم إستقالته من منصبه في حفل إفتتاحه إلا إن المجلس وأعضائه وبالاتفاق مع عضد الملك نائب السلطة قرروا إعادة تكليفه ليشكل وزارته للمرة الثانية. واجهت حكومة سبهدار أعظم الثانية ثلاث مشاكل، تمثلت الأولى بإستمرار رفض روسيا القيصيرية سحب قواتها من إيران،تمثلت المشكلة الثانية بالأزمه المالية التي تعرضت لها الحكومة، أما المشكلة الثالثة تمثلت بظهور الأحزاب السياسية التي أخذت تتصارع مع بعضها البعض لأجل فرض إرادتها على مسرح الأحداث السياسية. على الرغم من الجهود التي بذلت إلا إن حكومة سبهدار أعظم لم تستطع أن توفر المركزية الكاملة للدولة بالإضافة إلى توتر الأجواء بين سبهدار أعظم ونواب المجلس الأمر الذي دفعه ليقدم إستقالته في ١٢ تموز

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

١٩١٠، ليتم الإتفاق بين أعضاء مجلس الشورى على تشكيل حكومة أئتلافية بين زعماء البختياريين والديمقراطيين المعروفين.

Abstract. The constitutional revolution in Iran represented one of the most important revolutions in the history of the Middle East region against the tyranny of the absolute power represented by the rule of the Qajar state، and a bright page from the pages of modern Iranian history، after the interim government that ruled the country for about a month and a half in Iran، several Iranian governments were formed as Muhammad Wali took over Khan Subahdar Azam Takabani headed the first government on September 30، 1909، in addition to his position as Minister of War، after which his ministry began to lose part of its vitality and popularity، so its head took advantage of the opening of the Council on November 15، 1909 and announced his resignation from his position at its opening ceremony، but the Council and its members، in agreement with They decided to re-assign him to form his ministry for the second time .The government of Sepahdar Azam the second faced three problems. The first was the continued refusal of tsarist Russia to withdraw its forces from Iran. The second problem was the financial crisis that the government was exposed to. The third problem was the emergence of political parties that began to struggle with each other in order to impose their will on the stage of political events. Despite the efforts made، the government of Sepahdar Azam could not provide complete centralization of the state، in addition to the tense atmosphere between Sepahdar Azam and the deputies of the Council، which prompted him to submit his resignation on July 12، 1910، so that an agreement was reached between the members of the Shura Council to form a coalition government between the leaders of the Bakhtiaris known Democrats..

العدد السابع – كانون الاول – December / 2023

المقدمة

حفل تاريخ ايران الحديث بالعديد من الشخصيات السياسية والعسكرية ذات الفاعلية الكبيرة في رسم الاحداث التاريخية، لاسيما ابان مدة الثورة الدستورية 1905 – 1909، وشخصية محمد ولي خان سبهدار اعظم تنكابني من بين تلك الشخصيات، شغل العديد من المناصب الادارية ومنها: حكم كيلان خلال عام 1898 و 1899 وكذلك عام 1904، وفي عام 1905 اصبح مديراً للتلغراف في استراباد،

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وقد حصل خلال عمله الحكومي على عدة القاب فخرية قبل قيام الثورة الدستورية، ومنها " ساعد الدولة"، و"نصر السلطنة"، وقد عرف عنه عداؤه للدستوريين في اول مراحل الثورة الدستورية، وربما كان هذا العامل الذي دفع بمحمد علي شاه أن يعينه حاكماً على كيلان من اجل اخماد ثورة الدستوريين هناك، برز اسمه ودوره بشكل واضح وكبير ابان مرحلة الاستبداد الصغير التي مثلت حكم محمد علي شاه في ايران 1907 – 1909، فقد قاد المجاهدين، وانضم إلى صفوف الثورة ضد محمد علي شاه، وساهم وبشكل فعال ومؤثر في فتح طهران وخلع الشاه محمد علي، واصبح احد اعضاء لجنة إدارة البلاد، وتولى الوزارة المؤقتة الاولى بعد الاطاحة باشاه.

وتقوم الدراسة على اساس مناقشة فرضية

– ما هو دوره في خلع محمد علي شاه ؟

– ما دوره في المجلس الاعلى للحكم وكذلك لجنة الإدارة ؟

– إلى اي مدى نجح في عمله السياسي؟

– لماذا كان فعالاً في الجانب العسكري؟

– ما أهم المشاكل والصعوبات التي واجهة وزارته؟

قسم البحث إلى أربع مباحث تضمن المبحث الاول الأحداث البارزة في حياة ميرزا محمد ولي خان حتى تسنمه الوزارة، حيث تطرق إلى اسمه ونسبة ومراحل حياته الاولى وتدرجة بالمناصب السياسية إلى تسنمه الوزارة، في حين تطرق المبحث الثاني التطورات الداخلية في ايران وحكومة سبهدار اعظم "الأولى" اذ تناول دخول قوات سبهدار اعظم إلى العاصمة طهران يوم 14 تموز 1909 وخل الشاه محمد علي، ومشاركته مع الدستوريون في تشكيل (مجلس اعلى للحكم)، وكذلك تشكيل لجنة سميت بـ(لجنة الإدارة) في 16 تموز 1909.

في حين ناقش المبحث الثالث افتتاح مجلس الشورى الوطني الثاني، وتشكيل لجنة من 16 عضوا لتعديل قانون الانتخابات في 30 تموز 1909من قبل "لجنة الإدارة" بتشكيل لجنة. اما المبحث الرابع تناول اهم الصعوبات التي واجهتها حكومة سبهدار اعظم الثانية والتطورات الداخلية في إيران، اذ تعرضت إلى ثلاثة مشاكل اساسية، أما بشأن المشكلة الاولى فلم تتخذ حكومة سبهدار أية إجراءات عملية وجدية بشأن انسحاب القوات الروسية التي أحتلت في وقت سابق تبريز وبقية مدن آذربيجان فضلاً عن قزوين من نيسان عام 1909، وتمثّلت المشكلة الثانية التي واجهتها حكومة سبهدار أعظم، بالأزمة المالية الحادة، واخفاق حكومته في اعداد ميزانية الدولة الناجم عن تأخر رد الحكومتين البريطانية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

والروسية على طلب الحكومة الإيرانية لاستقراض مبلغ (400) ألف باون استرليني في 18 شباط 1910. اما المشكلة الثالثة التي تعرضت لها الوزارة هو ظهور الاحزاب السياسية التي اخذت تتصارع مع بعضها البعض من اجل فرض ارادتها على مسرح الأوضاع السياسية، لذا فلا غروا من أن نذكر بأن البلاد وقعت تحت نير هذه الانقسامات والتناقضات الايديولوجية بين هذه الاحزاب أو تلك. في حين غطت الخاتمة اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث.

بـ تحت البرية وقوعها، منتصف واستمر نفس أم، كلّ سياسة وبغطاء بـ. وجزر وسفن قد تعد. كلا السيء الطرفين العسكري ما، أن أراضي واستمر جعل. فعل و وقرى وإعلان قُدُماً، إيو وباءت أوراقهم ٣٠، كما مع حالية وحرمان اللازمة. أسر ٣٠ جيوب بقيادة الأثنان، أوزار الإقتصادي بل كلا، المواد للحكومة كان هو. ثم أخذ بزمام وتزويده العالمية.

1 .المبحث الاول: الأحداث البارزة في حياة ميرزا محمد ولي خان حتى تسنمه الوزارة.

هو محمد ولي خان ابن حبيب الله خان سردار، حفيد محمد ولي خان ساعد الدولة، وامة عالية خانم ابنة علي أكبر خان، وابنة عم حبيب الله خان، وهي من النساء الفاضلات في زمانها، وكان لها عدة أولاد من حبيب الله خان، وأن محمد ولي خان كان أكبرهم، وهو حفيد ولي خان سرتيب تنكابني، احد قادة محمد شاه قاجار اثناء محاصرته لهرات 1837، ولسبب غير معلوم أصيب ولي خان سرتيب بإطلاقة قتل على أثرها، ونتيجة لحالة البؤس التي عاشها والمصاعب التي تحملها نجلة حبيب الله خان، وتقديراً لوالده أسمى نجله باسم والده محمد ولي(البديري، 2019: 84).

ولد في مدينة اشتاح تنكابني (شهسوار) في الخامس والعشرين من شباط عام 1847 (السبتي، 2013: 164) (العلاق، 2008: 32)، وانتقل إلى العاصمة طهران وهو في عمر 12 سنة واكمل دراسته هناك، ودخل المدرسة الحربية وتدرج في الوظائف العسكرية حتى حصل على رتبة عميد(عادل، 1383: 306-307)، وشغل العديد من المناصب الادارية ومنها: حكم كيلان خلال عام 1898 و 1899 وكذلك عام 1904، وفي عام 1905 اصبح مديراً للتلغراف في استراباد، وقد عرف عنه عداؤه للدستوريين في اول مراحل الثورة الدستورية، وربما كان هذا العامل الذي دفع بمحمد علي شاه أن يعينه حاكماً على كيلان من اجل اخماد ثورة الدستوريين هناك، غير انه تحول فيما بعد إلى جانب الدستوريين وأصبح من اعضائها البارزين لدرجة انه تولى قيادة الثورة هناك وزحف بقواته نحو العاصمة طهران (Fisher، 1959: 464).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

في عام 1858 احضر إلى طهران مع مجموعة معه، وكلف بالمحافظة او حماية أبواب طهران ومن هذا التاريخ وما بعدة أخذ محمد ولي خان يعمل بالمهام الحربية، اذا بعد عامين قامت ثورة في استر آباد وكركان – تمرد التركمان –، كانت بقيادة محمد ناصر ظهير الدولة، كلف محمد ولي خان بمهمة القضاء على التمرد، وقد أظهر في تلك المهمة شجاعة وتعقلاً وذكاء، ونتيجة لشجاعته التي ابدها في مختلف المهام العسكرية التي توكل إلية، فقد منح لقب " نصر السلطنة"، كان محمد ولي خان جسوراً في المهمات العسكرية، ومعروفاً عنه بأنه لم يهزم أو يتراجع في أية معركة، الكبير منها أو الصغير ويكتب عن نفسه قائلاً " أبداً لم أخف أو أتراجع، وقبل أي معركة كنت كثيراً ما اتدبر الاحتياطات، إلا أنني بعد أن أدخل المعركة لم أكن أفكر في شيء، وعلى هذا الأساس كنت أنجح في الحالات كافة "، أخذ محمد ولي خان يترقى بسرعة بسبب لياقته وكفاءته،ونال لقب " سردار أكرم " وبهذا اللقب حكم تنكابن(البديري، 2019: 85–87).

بعد وفاة مظفر الدين شاه ناصر الدين شاه (1831– 1896): رابع ملوك الأسرة القاجارية، حكم للفترة من (1848م – 1896م)، وقتل على يد محمد رضا كرماني عندما كان يستعد لاحتفال بعيد تتويجه الخمسين (نشأت وحجازي، 1960: 85–86) استلم ابنه محمد علي شاه مظفر الدين شاه (1853–1907): خامس ملوك أسرة آل قاجار، ولد بتاريخ الخامس والعشرين من اذار عام 1853م، اختاره والده ولياً للعهد وهو في سن الخامسة من عمره، اتصف بالثقافة والتحدث بأكثر من لغة، كان ضعيف الشخصية مما أدى إلى سيطرة حاشيته على مقاليد الحكم، توفي عام 1907 م متأثراً بمرض السل (قوزانلو، 1330: 110) (المالكي، 1997: بلا) (مستوفي، 1323 ش: 100–102)، العرش في إيران وكان ميالاً لمحاربة الدستوريين وابعادهم عن الحكم، فقام بعد اجراءات كانت بمثابة تحدي للمجلس النيابي، وتعبير عن عدم اكتراثه بما يقرره المجلس قام (الشاه بإعادة مدير الكمارك السابق جوزيف ناوس إلى منصبة، وعزل مشير الدولة واستدعى ميرزا علي اصغر خان امين السلطان الملقب (اتابك أعظم) من اوربا وعينه رئيساً للوزراة الجديدة في 26 نيسان 1907، مما زادفي ارباك الاوضاع الداخلية، ولم يكتف محمد علي شاه بذلك، بل اصدر مرسوماً يقضي بتعيين (فرما نفرما) المعروف بموالاتة لبريطانيا وتأيدة لسياسة للشاه حاكما على اقليم اذربيجان) (البصري، 1950: 15) (مجلة الهلال، 1909: 204)، فضلاً عن تعيينه قادة عسكريين لقمع زعماء الحركات الوطنية ومنهم حاج صمد خان شجاع الدولة الملقب بـ(جلاد مراغة) فقام بشنق عدد من الوطنيين، فضلاً عن عين الدولة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المعروف بقسوته وشدته ابان الثورة الدستورية وشجاع نظام مرندي وهو من القادة المعروفين بالفتك والقسوة، وقد اغتيل بقنبلة من احد الوطنيين(محمد، 1972: 13).

وكانت محاولة اغتيال محمد علي شاه الفاشلة 15 شباط 1908 فرصة مواتية له في القضاء على الدستوريين الذين اتهمهم الشاه بالوقوف وراء محاولة الاغتيال(صفائي، 1379ش: 242-243)، وفي 23 من العام نفسه امر محمد علي شاه قواته بقصف مبنى مجلس الشورى (البرلمان) وانهى بذلك الحياة الدستورية في ايران، فعاد رجال الثورة الدستورية إلى العمل السري، وكان قسم منهم متواجد في باريس، فشكل هؤلاء رابطة تدعوا إلى اعادة الحرية لإيران وانظم إلى هذهِ الرابطة مجموعة من النواب ورجال النظام الدستوري والاحرار الايرانيين المقيمين في باريس(علوى، 1335ش: 21).

ومن الجدير بالذكر ان نجاح ثورة الرشتيين وتكوينهم حكومة مؤقتة، قد نالت اعجاب محمد ولي خان سبهدار، الذي سبق وان ارسله محمد علي شاه لقمع ثورة تبريز، مما جعله يترك تبريز إلى رشت حيث اعلن انضمامه إلى الثوار فاصبح احد ابرز زعماء الحركة الثورية.

ترك محمد ولي خان سبهدار صفوف الاستبداد وابداء رغبته بالانضمام إلى مجاهدي المشروطه، قد جلب انظار قادة الحركة الثورية، لما يمتلكه من قدرة عسكرية فائقة. وتأثيره في نفوس الاخرين بما يتمتع به من منزلة اجتماعية بين الطبقات الوسطى، فاصبح قائدا للمجاهدين في رشت وكيلان، وكانت اولى النتائج التي ترتبت على وقوفه إلى جانب الثوار، ازدياد عدد المخالفين للنظام وتطوعهم في جيش الثوار كما التحق عاصم الملك احد زعماء مجاهدي ما زندران المقروفين، ومعه خمسة وعشرون فارسا مسلحا بجيش محمد ولي خان سبهدار(البديري، 2005: 130-131). وفي الوقت نفسه اجتمع رجال الدين الكبار في مناطق (تنكاين، وكلارستاف وكور) ومن بينهم ميرزا محمد طاهر، وميرزا محمد علي سرتيب، والفقيه ابو الفتح خان، و الميرزا حسن خان رودكر، بكبار رجالات تلك المناطق لحث اتباعهم بالانضمام إلى صفوف المجاهدين الثوار ومقاومة الاستبداد، وفي ولاية المحمرة العربية، تشكلت جمعية للثوار حيث اعلن عن تشكيلها الشيخ (خزعل بن جابر) ولد الشيخ خزعل بن جابر بن مرداو ألكعبي عام 1882م، وتولى حكم إمارة المحمرة 1897م، بعد مقتل أخيه مزعل واستمر حكمه إلى سنة 1925م، ويعد من الشخصيات العربية البارزة في التاريخ الحديث، فقد لعب دوراً مهماً في أحداث الخليج العربي في الربيع الأول من القرن العشرين، وكان من بين المرشحين لتولي عرش العراق عام 1921 في مؤتمر القاهرة. (النجار، د.ت: 97-105) (السلمان، 1985: 18) في رسالة بعث بها إلى رجال الدين في اصفهان وإلى صمصام السلطنة حيث اكد فيها استعداد قواته للمشاركة مع اخوانهم المجاهدين في

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

اصفهان وكيلان. وهكذا اخذت الرسائل والبرقيات تتبادل بين المجاهدين في كل ولايات ايران من الجنوب إلى الشمال، فقد ارسل اعضاء جمعية شيراز برقية إلى كبار رجال الدين في اصفهان والاغا صمصام السلطنة، اعلنوا فيها تمسكهم بمبادئ المشروطه ووحدة الجهاد المشترك مع (نواب صاحب العصر والزمان عجل الله فرجه) حتى تتم وحدة بلاد فارس، كلمة وعملاً في ظل قانون اساسي ودستور رسمي (البديري، 2005: 131–132).

وبعد تطور الاحداث بهذه الصورة، اخذت بريطانيا وروسيا تضغطان على محمد علي شاه بإعادة الدستور واصدار قانون جديد للانتخابات، وفي 13 حزيران 1909 وقع محمد علي شاه قانون الانتخابات الجديد، الا ان ذلك لم ينفع، فقد اتفق قادة الثوار في الشمال والجنوب على اساس التحرك المشترك كلاً من طرفه صوب طهران. وفي 17 حزيران 1909 تحرك من اصفهان جيش البختيارية بقيادة علي قلي خان سردار اسعد سردار اسعد (1857 – 1917): وهو علي قلي خان الملقب بـ (سردار اسعد) الابن الرابع في ترتيب اخوته، والده هو حسين قلي خان الايلخاني، ولد عام 1857 في منطقة(جهار محل) المحلات الاربعة في مدينة بختياري، وينتسب لقبيلة البختيارية احدى اكبر القبائل في ايران، اهتم والده بهِ واولاه رعاية خاصة لما عرف منه النشاط والفطنة، وبعد اكماله للدراسة الاولية تعلم الفروسية والرماية، وتعلم اللغة العربية واللغة الفرنسية فضلاً عن دراسته لآداب اللغة الفارسية، وقد تزوج سردار اسعد عام 1878 وولد له عام 1880 الولد الأول الذي سماه جعفر، كان رئيس عشائر البختيارية، وقد ابعد إلى خارج ايران من قبل حكومة محمد علي شاه بسبب بعض العداوات القديمة بين عشيرته وعشائر القاجار، وبعد ضرب المجلس 1908 وابعاد بعض رجال المشروطة إلى اوربا، كون هؤلاء جمعية في لندن فأنضم اليها سردار اسعد، اعتزل سردار اسعد السياسة وتحول منزلة مجلساً ادبيا وتاريخيا، يرتاده المثقفون من مختلف الطبقات، وفي اواخر 1914 فقد سردار اسعد بصرة ولم يستطع القراءة، بعدها بعامين اصيب بجلطة دماغية فسببت له الشلل التام، ظل على هذا الحال حتى يوم 21 تشرين الاول 1917، اذ توفي وتم تشييع جنازته من قبل الحكومة، ونقل إلى اصفهان ودفن في مقبرة الأسرة. (بامدد، 1347ش: 63) (عليوي، 1363ش: 7) (الكسواني، 2006: بلا). عازمين الاتجاه نحو العاصمة طهران، وبعد اسبوع واحد وصلت جحافل البختيارية إلى مدينة قم، الواقعة على بعد 192 كيلومترا جنوب طهران، فاعترضهم عند ضواحي المدينة قنصلا بريطانيا وروسيا في محاولة منهما أقناع سردار اسعد بالتوقف عند مدينة قم وتقديم مطالبهم إلى الشاه عن طريقهما، غير ان سردار اسعد رفض بشدة وانتقد ذلك التصرف، وابلغهما بالنص "اذا كانت ايران مستقلة فأن ما يجري هو على ارضها ووطنها، واذا لم

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تكن مستقلة فأكتبوا ذلك رسمياً لنعرضه على الدول الخارجية لبيان الرأي". وقد كان ذلك سبباً لانزعاج الروس وغضبهم من الثوار، ففي الثلاثين من حزيران 1909 اخذت القوات الروسية بالتحشد في مدينة باكو لتشكل بذلك مصدر تهديد لأمن واستقرار المنطقة(بامدد، 1347ش: 131).

اما محمد ولي خان سبهدار الذي اصبح قائداً للقوات الشمالية، فقد بدأ تحركه صوب طهران، حسب الخطة المرسومة بينه وبين ثوار الجنوب، واستطاع ان يصل بقواته إلى مدينة قزوين دون ان يشتبك بأية معركة مع القوات الروسية التي كانت منتشرة على طول طريق ساحل بحر قزوين، كما باغت القوات الحكومية المعسكرة بين مدينة قزوين والكرج، وفي حزيران 1909 تمكنت قوات سبهدار من فرض سيطرتها الكاملة على مدينة قزوين بعد ان هزمت القوات الحكومية المتواجدة فيها، ثم ارسلت قوة اخرى من الثوار إلى بلدة كرج، الواقعة على بعد 40 كيلومتراً غرب طهران فأحكمت سيطرتها عليها، وبعد سقوط هاتين المدينتين بيد الثوار، لا سيما قزوين، فقد محمد علي شاه سيطرته على معظم مناطق ايران، لأن الطريق إلى طهران اصبح مفتوحاً امام قوات الثوار، كما ان اتحاد القوات الشمالية مع الجنوبية بات وشيكاً، وقد فشلت كل المحاولات التي ابداها قناصل الروس والانكليز في ثني الثوار عن تقدمهم نحو طهران، وقد بعث زعماء الثوار في الشمال والجنوب، بعد اجراء اتصالات بينهما، مذكرة مشتركة باسم الثوار إلى الوزير المفوض لإمبراطورية النمسا والمجر في طهران بوصفه عميد السفراء الاجانب في ايران، طالبين منه ابلاغ ممثلي الدول الاجنبية كافة بضرورة وقوف حكوماتهم على الحياد فيما يخص الصراع الداخلي الدائر في ايران(البديري، 2005: 132-133).

وبعد سلسلة من المعارك الناجحة التي احرز خلالها الثوار انتصارات رائعة على القوات الحكومية، واصل الثوار تقدمهم نحو طهران، وعند قرية بادامك، على نهر الكرج بالقرب من طهران، التقت قوات المجاهدين القادمة من الشمال بنظيرتها من الجنوب وبدأت الاستعدادات لدخول طهران. وعلى الرغم من استعدادات محمد علي شاه وتوزيع قواته على المراكز الحساسة في العاصمة وضواحيها الا ان قواته اضطرت إلى التراجع امام زحف الوطنيين. وامام تلك التطورات والحالة الانهزامية التي رافقتها، حاول محمد علي شاه الاستنجاد بالقوات الروسية، فقد طلب دخول الجيش الروسي إلى الاراضي الايرانية، معتقداً ان الوجود الروسي سيحبط محاولات علماء الدين التي تستهدف سلطته، وان دخول مثل هذه القوات عملية ضرورية لتثبيت عرشه، حتى لو استدعى ذلك التخلي عن اجزاء اخرى من الاراضي الايرانية لروسيا، الا ان محاولات محمد علي شاه ومناوراته لم تثمر عن شيء، فقد صمم الثوار دخول العاصمة وتلبية نداءات علماء الدين في خلع جذور الاستبداد والتسلط القاجاري، وبعد مناوشات دامت

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ثلاثة ايام تمكن الثوار من اقتحام المواقع العسكرية المتمركزة حول العاصمة ودخولها منتصرين في 16 تموز 1909. وكانت اولى مجموعات المجاهدين التي دخلت العاصمة، من ولايات تنكاين وكلارستاق وكجور بقيادة علي خان (منتصر الدولة) والفقيه ميرزا محمد خان سرتيب وميرزا حسن خان كلارستاقي وميرزا ابراهيم ضيغم السلطان وعباس خان بهادر نظام. كما تعززت قوات الثوار بقوات اضافية مؤلفة من خمسمائة مقاتل بقيادة سردار يحيى وميرزا كوجك خان اللذان كانت مهمتهما حماية مؤخرة الثوار.

وعلى الرغم من خوف الاجانب، لاسيما الروس والانكليز، على مصالحهم في ايران، الا ان المسؤولين الانكليز لم يخفوا اعجابهم بالشجاعة والحنكة العسكرية التي كان عليها الثوار وبذلك تخلصت ايران من اكبر جبابرة عصرها بجهود وهمة رجالها الروحانيين الذين كان لدورهم البارز في تعبئة الجماهير اكبر الاثر في ذلك. لتبدأ فترة جديدة في تاريخ المشروطة الايرانية هي فترة المشروطة الثانية (مشروطه دوم). وبعد فتح طهران عام 1909 لقب بـ " سبهدار اعظم " تكريماً لجهوده في انجاح الثورة وتزعم قيادة الثوار. واكراماً لتلك الجهود كلفه الثوار بترأس الوزارة المؤقتة لحين تشكيل المجلس، وكانت هذه هي الوزارة الاولى له التي استمرت للمدة (17 تموز 1909 – 25 تموز 1910) (*Hairi*، *1976*: *127-128*).

2 .المبحث الثاني: التطورات الداخلية في ايران وحكومة سپهدار اعظم " الأولى "

استطاعت قوات الثوار من احكام قبضتها على العاصمة طهران يوم 14 تموز 1909 فسلم قائد قوات القوزاق: في عام 1878م قام ناصر الدين شاه بزيارة روسيا القيصرية، حيث اطلع على فرقة القوزاق الروسية الخاصة بحماية القيصر وفي عام 1879م عرض القيصر على الشاه بتشكيل ما يسمى بفرقة (بوليس الاقاليم) ومقرا تم عام 1885م واصبح يطلق عليها منذ ذلك الحين بـ القوزاق(شرهان، 2005: 61-62) الحكومية لياخوف (*Likhov*) لياخوف: عقيد روسي جيء به من موسكو إلى طهران من اجل قيادة فرقة القوزاق (علوي، 1335ش: 67) الروسي نفسه لسبهدار اعظم ولجأ وتوجه محمد علي شاه وسعد الدولة وبعض افراد حاشيتهم إلى السفارة الروسية في 17 تموز 1909، ورفع علم روسيا وبريطانيا فوق مقر اقامة الشاه محمد علي(البديري، 2005: 134)، وشكل الدستوريون (مجلس اعلى للحكم) مؤلف من 500 شخصية للتباحث في امور البلاد واعادة المجلس النيابي إلى عمله عقد الثوار اجتماعاً في ساحة بهارستان القريبة من مجلس الشورى الوطني " الأول " وبعد المشاورات اتفقوا على تشكيل "المجلس الطارئ للثورة الدستورية " – المجلس السياسي الاعلى – لإدارة البلاد لحين انتخاب المجلس وتشكيل الحكومة، وقد تألف هذا المجلس من حوالي 500 عضو من الوطنيين الايرانيين،

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

للتباحث في امور البلاد واعادة المجلس النيابي إلى عمله، ومنح صلاحيات واسعة نتيجة للفراغ السياسي الذي تعاني منه البلاد والخطر الخارجي المحدق بها، وكذلك خول بمهمة تحديد الموقف من الشاه والبت ببعض القضايا المهمة للنهوض بواقع البلاد المتأزم على اثر الثورة، من ابرز اعضاء اللجنة: سبهدار اعظم، سردار اسعد، تقي زادة، وثوق الدولة، حكيم الملك، ميرزا علي محمد خان، حاجي سيد نصر الله، صديق حضرت، وآخرون. (البديري، 2012: 332-333) (الريس، 2011: 12) (العلاق، 2008: 30)، وفي 16 تموز من العام نفسه شكلت لجنة سميت بـ(لجنة الإدارة) نتيجة للعدد الكبير لأعضاء المجلس الاعلى وخشية أن يؤثر ذلك على اتخاذ القرارات وتأخير البت في الامور، تشكلت من ضمنه لجنة خاصة مكونة من 25 عضواً سميت بـ " لجنة الادارة "، وقد منحت الصلاحيات ذاتها التي يتمتع بها المجلس السياسي الاعلى، وذلك كي تتمكن من اتخاذ القرارات التي تتعلق في تسيير عجلة الدولة والضرب على يد العصاة واعداء الدستورية. وفي سبيل أن تتخلص اللجنة من حكم محمد علي شاه، فقد اصدرت اولى قراراتها بخلع الشاه في 17 تموز 1909، وتنصيب ابنه أحمد شاه البالغ من العمر أحدى عشر سنة محله، وفق المادة (38) من الدستور الإيراني، وبما انه لم يبلغ سن الرشد فقد عُين علي رضا خان عضد الملك " كبير الأسرة القاجارية " وصياً على العرش الايراني، واصدرت بياناً رسمياً بهذا الخصوص. ومن اجل أضفاء الشرعية على اللجنة والمجلس الأعلى، أصدرت اللجنة بتاريخ 19 تموز 1909 بياناً آخر أعلنت فيه استمرار العمل بالدستور الأساس، مع استحالة عمل مجلس الشورى الوطني " السابق "، وقد عللت ذلك بصعوبة ارجاع اعضائه السابقين بسبب أن اغلبهم قد قتل في أثناء فترة الاستبداد الصغير، كما أن رجالات الثورة الجدد يطمحون إلى التمثيل النيابي اعترافاً بالجميل باعتبارهم اسهموا بدور كبير في ارجاع الحياة الدستورية(البديري، 2012: 333) (مجذوب، 1980: 169) (السبتي، 2013: 164) من 25 شخصية، انتخبوا من قبل المجلس الاعلى للحكم، وقد منحت هذهِ اللجنة صلاحيات واسعة لإدارة البلاد: كان من أبرزهم سبهدار اعظم تنكابني، سردار اسعد بختياري، صنيع السلطنة، تقي زادة، وثوق الدولة، حكيم الملك، مستشار الدولة، ميرزا علي محمد خان، حاجي سيد نصر الله، صديق حضرت، وحيد الملك، سردار منصور، عميد الحكماء، معتمد خاقان، ومحمد الطباطبائي (ابادي، 1231ش: 726)، واصدر سبهدار اعظم بياناً مطولاً اوضح فيه مجريات احداث الثورة الدستورية وتضحيات ابناء الشعب الإيراني في سبيل الحصول على حقوقهم الدستورية، وقد بين في هذا الاعلان ان الشاه قد لجأ إلى السفارة الروسية وبهذا يعد مستقيلاً عن الحكم ترجمة نص البيان: "ان اوضاع مملكة ايران واستقرارها وامنها واقرار الحقوق الدستورية لم يكن ممكناً

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

بدون تغيير السلطة وحيث ان الشاه السابق كان مطلعاً علي كراهية الشعب له بصورة واضحة، لهذا الاسباب التجأ إلى السفارة الروسية وتحت حماية السفارتين الروسية والبريطانية واستقال عن السلطة في ايران برغبته، ولهذا السبب ولحتمية الضرورة عقدت هذا اليوم الجمعة 27 جمادي الآخرة 1337هـ جلسة طارئة في بناية بهارستان في طهران وتم اختيار صاحب الجلالة احمد ميرزا ولي عهد ايران لاستلام الحكم وتم انتخاب سبهدار اعظم وزير الدفاع وعلي قلي خان وزير للداخلية... "(بختيار، 1387ش: 20-21).

وكان اول اعمال هذهِ اللجنة هو اختيار احمد ميرزا احمد شاه قاجار (1898 – 1930): شاه إيران 16 تموز 1909 إلى 31 تشرين الاول 1925، وهو آخر من سلالة القاجار، ونظراً لصغر سنه، تولى عمه عضد الملك الوصاية على العرش وأصبح المسؤول عن شؤونه، ورث أحمد شاه المملكة في حالة اضطراب، وإحباط من العلاقات مع الإمبريالية البريطانية والروسية، والحكم المطلق من والده، تولى أحمد شاه العرش، في أعقاب الإطاحة بوالده محمد علي شاه، الذي كان قد حاول في وقت سابق عكس القيود الدستورية على السلطة الحاكمة، وبالتالي غضب غالبية الإيرانيين، ويزعم أن أحمد شاه كان أحد أكثر الملوك ممارسة للديمقراطية في التفكير في بلاد فارس، ووالبعض الآخر رفضه كونه حاكم ضعيف، غير مهتم للأمور السياسية والحكم، احب السفر كثيراً ولم يهتم بشؤون مملكته، مما ساعد رضا خان على عزله عام 1925 من الحكم واعلان نفسه شاهاً جديداً لإيران لينتهي عصر ال قاجار ويبدأ عهد حكم أسرة بهلوي. (العلاق، 2013: 55-65) ولي للعهد ليكون الشاه الجديد بدلاً من ابيه محمد علي شاه الملتجأ إلى السفارة الروسية، ولكون عمر احمد شاه صغيراً – البالغ من العمر أحدى عشر سنة – يذكر البعض أن عمره كان اثنتا عشر سنة (نوائي، 2535ش: 127) وضع العرش تحت وصاية عضد الملك يذكر البعض أنه تم تعيين عضد الملك وصياً على العرش إلى أن قامت لجنة الإدارة في 27 أب 1909 بتعيين محمد حسن ميرزا – عم أحمد الشاه – وصياً للعرش (البديري، 2012: 334) (العلاق، 2013: 31)، واعلنت اللجنة لجنة الإدارة عن مصير الشاه المخلوع، فأصدرت عدة نقاط توضح موقفها من لجوئه إلى السفارة الروسية ومن بين تلك النقاط:

1- خلع محمد علي شاه عن عرش إيران ووجوب مغادرته البلاد بأسرع وقت ممكن(نوائي، 2535ش: 127).

2- إعادة المجوهرات التي اخذها نت خزينة الدولة وتأدية جميع ديونه وفك رهن جميع املاكه المرهونة.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

3- تقرير راتب يقدر بـ (100) ألف تومان سنوياً لمحمد علي وأسرته عند تركه للبلاد(الجاف، 2008: 332).

4- على الشاه وجميع اللاجئين للمفوضية، مغادرة ايران خلال ثماني وأربعين ساعة من توقيع الاتفاق، ويشترط على الشاه عدم قيامة في منفاه بأي نشاط ضد ايران، وفي حالة مخالفته، تقطع جميع مخصصاته.

وفي العاشر من سبتمبر – أيلول – 1909 حملت ثلاث وعشرين عربة الشاه وأعوانه إلى خارج ايران _إلى مدينة اوديسا في روسيا _، وتخلصت البلاد بذلك من ملك مستبد(مجذوب، 1980: 270)

ولغرض القصاص من اعداء الثورة، شكلت الحكومة محكمة ثورية اخذت على عاتقها محاكمة اعداء الحياة الدستورية من أعضاء هذه الثورة: الشيخ إبراهيم زنجاني، واعتلاء الملك، وميرزا محمد علي تبريزي، وجعفر قلي خان سردار بهادر بختياري، ومحمد نجات، وسيد محمد إمام زاده، ووحيد الملك شيباني، ويمين نظام غفاري(البديري، 2012: 337)، ومن تلطخت يداه بدماء الشعب الإيراني، لذا صدرت العديد من الاحكام بالإعدام والسجن لسنوات مختلفة بحسب مواقفهم المعادية للثورة، وتطبيقاً لذلك النهج، أُعدم في 31 تموز 1909 عدد من اتباع الملك واعداء الدستورية، كان من بينهم فضل الله نوري: هو الملا عباس الكجوري والملقب بفضل الله نوري ولد عام 1880م في قرية "لاشك" في منطقة كجور في ماز ندران، اكمل دراسته الابتدائية في مسقط رأسه ثم انتقل إلى طهران ثم إلى النجف لاكمال تحصيله العلمي، ولقد كان له دور فعال في العديد من احداث ايران، منها قضية التنباكو،(الانصاري، 1986: 115) (نوري، 1380ش: 146-148) (انديشه، 1380ش: بلا) الذي اتهم بمعاداته للدستورية والتنديد باتباعها يذكر أن فضل الله نوري قد رفض الاعتراف بالدستورية قبل اعدامه عندما خيروه في حال اعترافه بها سوف لم يطبق حكم الإعدام، غير انه رفض الاعتراف بذلك، وهو ما تسبب في اعدامه مساء يوم 31 تموز 1909 (العلاق، 2013: 33)، اذ عارض الشيخ عملية خلع محمد علي شاه وساند بعض من انصار محمد علي وحاولوا الهجوم علي بهارستان، واعادة الشاه إلى السلطة، ولكن قوان سردار اسعد تحركت بسرعة وحاصرت انصار محمد علي وتم القاء القبض على الشيخ فضل الله نوري وحكم علية بالإعدام، ونفذ الحكم يوم 31 تموز 1909 في ساحة عامة مع بعض انصار الشاه الذين كانوا يمثلون مرحلة الاستبداد الصغير (عهد حكم محمد علي شاه)، وقد قام بتنفيذ الاعدام يبرم خان الأرمني – الذي اصبح فيما بعد رئيساً للنظمية " الشرطة الإيرانية " ومن أبرز الأشخاص الذين نفذ فيهم حكم الإعدام: فضل الله النوري، وموقر السلطنة، ومفاخر الملك، وامير هاشم، واعتلاء الملك،

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ومنتصر الدولة " بيشگار سيدار "، ونظام السلطان، وجعفر قلي خان استانبولي، وسالار فاتح، ويمين نظام، وميرزا علي خان، وميرزا علي محمد خان عميد السلطان، وميرزا احمد خان – مدير صحيفة نجاة، وسيد محمد "اقا مزاده" (السبتي، 2013: 164) (العلاق، 2013: 33) أما الأشخاص الذين اودعوا السجن، فمنهم: ميرزا عبد الرحيم – مدير صحيفة اقيانوس –، وسيد محمد بردي، واخوند املي، وميرزا علي اكبر – كاتب فضل الله نوري –، كما أمرت الحكومة المؤقتة بإبعاد سعد الدولة – رئيس الوزراء السابق – وكذلك أمام مسجد طهران، خارج إيران. (الجاف، 2005: 334).

واذا تأملنا حكم الاعدام الذي صدر بحق الشيخ فضل الله نوري، نجد فيه الشيء الكثير من الاجحاف، فكان الأحرى بالحاكمين أن يأخذوا دوره الفعال السابق في احداث الثورة الدستورية الأول بعين الاعتبار، ويخففوا حكم الاعدام إلى السجن على الاقل، اذا ارادوا عقابه بسبب تغيير موقفه السياسي، فهو قد شارك في احداث الثورة الاولى وشارك في الاعتصام في طهران وانتقل مع بقية رجال الدين إلى قم، في حين إن هناك شخصيات تركت وشأنها ومن الاجدر انها تستحق المحاكمة وانزال اشد العقوبات بهم، مثل لياخوف الروسي أو شابشال المدبرين لعملية ضرب المجلس، وكذلك عين الدولة، حاكم طهران – السابق– ومن ثم حاكم اذربيجان في عهد الاستبداد الصغير، وما عرف عنه من جرائم بحق الايرانيين، والاهم من ذلك الشاه نفسه الذي نال التكريم وخصص له راتب تقاعدي بدلاً من فرض العقوبة عليه.

إنَّ هذا الاجحاف الذي لحق بحق الشيخ فضل الله نوري لا يمكن تفسيره إلاّ اذا كانت القيادة الجديدة تحمل فكراً مبطناً موالياً للغرب، ومعادياً لرجال الدين، ونعتقد اننا لم نجانب الصواب في هذا الطرح، لا سيما اذا علمنا أن ابرز قيادات الثورة ذات انتماءات قبائلية واقطاعية، ونتيجة لهذا لا يمكن أن تجازف باتخاذ قرارات متطرفة ضد الشاه والجماعات المحيطة به لأن مصالحهم المستقبلية تتطلب منهم الوقوف – قدر الامكان – بحذر مع السلطة الحاكمة وتقليم أظافر المؤسسة الدينية ودورها الفاعل في سياسة البلاد، وهذا بطبيعة الحال ما سنلاحظه من خلال تسلط هؤلاء على مقدرات المجلس في وقت انعدم فيه دور رجال الدين والبازار الذين اسهموا بدور اساس في ايجاد الدستورية في إيران، ولنا في الرأي الذي نقله استاذنا الفاضل الدكتور خضير البديري –عن أحد الكتّاب الايرانيين – يؤيد ما ذهبنا اليه، حيث جاء فيه: " على الرغم من أن اعدام الشيخ فضل الله نوري ولّد حال تأثر وأسف شديدين لدى جمع كبير من الناس في إيران، إلاّ انه أثار الفزع في الوقت نفسه لدى رجال الدين كافة الذين كانوا يتفوهون سراً وعلانية ضد الدستورية ودعاتها، ودفعتهم لأن يلزموا بيوتهم ويختارون السكوت... ولعل

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الهدف من إعدام الشيخ هو الحصول على هذه النتيجة، وإلاّ فإنَّ الذين عفوا عن عين الدولة وعينوه وزيراً في الوزارات الإيرانية التي شكلت لاحقاً، وحددوا راتباً قدره 100 الف تومان لمحمد علي ميرزا حتى وفاته، ونصبوا ابنه ملكاً للبلاد، كان الاجدر بهم أن لا يعدموا الشيخ فضل الله نوري، إذ إن الاخير مهما كان إثمه لم يكن أكبر من آثام عين الدولة في إيران، ولا سيما أنه كان مرافقاً لدعاة الحرية عند بداية الثورة الدستورية، وهاجر من طهران معهم، ولو لم يكن منافسوه قد أبعدوه عنهم لعله كان يواصل هذا التعاون حتى النهاية "(البديري، 2012: 338).

ومن اجل أضفاء الشرعية على اللجنة والمجلس الأعلى، أصدرت اللجنة بتاريخ 19 تموز 1909 بياناً آخر أعلنت فيه استمرار العمل بالدستور الأساس، مع استحالة عمل مجلس الشورى الوطني " السابق "، وقد عللت ذلك بصعوبة ارجاع اعضائه السابقين بسبب أن اغلبهم قد قتل في أثناء فترة الاستبداد الصغير، كما أن رجالات الثورة الجدد يطمحون إلى التمثيل النيابي اعترافاً بالجميل باعتبارهم اسهموا بدور كبير في ارجاع الحياة الدستورية(مجذوب، 1980: 271) (العلاق، 2013: 32).

كما قررت لجنة الادارة تكريم سبهدار أعظم الذي بذل جهوداً كبيرة ومميزة في القضاء على محمد علي شاه، بتكليفه في 17 تموز سنة 1909 بإدارة الحكومة المؤقتة لحين إجراء الانتخابات وتشكيل المجلس الجديد، وقد شغل سبهدار اعظم في هذه الحكومة منصب وزارة الحربية " الدفاع "(نوائي، 2535ش: 334) (البديري، 2012: 334)، وعلي قلي خان سردار أسعد وزيراً للداخلية، وميرزا أبو القاسم خان ناصر الملك همداني وزيراً للخارجية، وعبد الحسين ميرزا فرمانفرما وزيراً للعدلية، وميرزا مرتضى قلي خان صنيع الدولة وزيراً للعلوم، وميرزا حسن خان مستوفي الممالك وزيراً للمالية، وفتح الله خان أكبر سردار منصور وزيراً للبرق والتلگراف(نوائي، 2535ش: 127).

ومن اجل الاسراع في تشكيل المجلس واجراء الانتخابات، قامت لجنة الادارة بتشكيل لجنة مصغرة عنها تتألف من 16 عضواً للنظر في تعديل قانون الانتخابات " السابق " بما يتفق والوضع الجديد بعد الثورة، وقد انجزت هذه اللجنة " المصغرة " مهامها بسرعة واقر القانون الجديد في 30 تموز 1909 (مجذوب، 1980: 271–272) (العلاق، 2013: 32) (مجذوب، 1980: 272)، ليمهد الطريق بعد ذلك لأجراء الانتخابات في 19 اب من العام نفسه وتشكيل مجلس الشورى الوطني الثاني.

ويبدو أن لجنة الإدارة كانت تعمل بمثابة دولة داخل دولة، وهذا واضح من خلال قيامها في 27 أب 1909 بتعيين بعض الأشخاص بمناصب حكومية بعيداً عن رأي الحكومة في ذلك، وربما يكون هذا نابع من كونها تعمل بمكان مجلس الشورى الوطني الذي لم ينتخب بعد، لذا عينت محمد حسن

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ميرزا ولياً للعهد، بدلاً من عضد الملك، وتعيين علاء الدولة حاكماً على فارس، ومهدي قلي خان مخبر السلطنة حاكماً على اذربيجان، وصمصام السلطنة حاكماً على اصفهان، وبيرم خان الارمني رئيساً للشرطة(مجذوب، 1980: 334)، وربما يكون هذا تكريماً لهم على جهودهم في ارجاع الحياة الدستورية في إيران بعد سقوطها على يد الشاه المخلوع.

واخذت الحكومة المؤقتة على عاتقها بذل الجهود من اجل النهوض بواقع البلاد والسيطرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزرية في أعقاب الثورة، وارجاع هيبة الحكومة المركزية، والقضاء على كل من يعبث بمقدرات البلاد وأمنها، لذا عملت على وضع برنامج شامل للنظر في الامور الضرورية المتمثلة بإصلاح الوضع المالي، وتشكيل بعض الفرق من الشرطة الوطنية لضمان حماية أمن المواطنين، وتأمين الرواتب المتأخرة للقوات المسلحة والموظفين الحكوميين، واتخاذ المواقف الحازمة من بعض قادة القوزاق الذين اشتركوا في قصف المجلس " الأول "، ومن اجل الابتعاد عن التبعية الأجنبية في الحصول على الأموال شرعت الحكومة قانوناً يلزم الأثرياء بتقديم إعانات مالية طائلة لمساعدة الحكومة في مواجهة الأزمة المالية(البديري، 2013: 336-337) (الجاف، 2005: 334).

لكن الحكومة واجهت منذ الوهلة الأولى مشكلتين ظهرتا على السطح، تمثلت الاولى ببقاء القوات الروسية في الشمال الإيراني، ولهذا تعرضت حكومة سبهدار اعظم لضغط شديد من قبل المجلس الأعلى والوطنيين الأحرار من اجل اخذ التدابير اللازمة لطرد الروس خارج البلاد، بينما مثلت الازمة الاقتصادية المشكلة الثانية التي اعاقت الحكومة في تنفيذ الإصلاحات وتحسين واقع الحياة العامة، وفي مثل هذه الظروف الصعبة التي تواجهها الحكومة المؤقتة، حاول سبهدار اعظم تقديم استقالته في 24 أيلول 1909 غير أن الوصي على العرش، عضد الملك(الرهيمي، السبتي، 1909-1911: 78)، رفض قبول الاستقالة(السبتي، 2013: 164)، فاضطر سبهدار أعظم النزول عند رغبة الوصي على العرش في تشكيل الوزارة، لذا سحب استقالته وأقدم على تشكيل الوزارة في 30 أيلول 1909.

تألفت حكومة سبهدار أعظم منه رئيساً للوزراء ووزيراً للحربية، وعلي قلي خان سردار أسعد وزيراً للداخلية، وميرزا أبو القاسم خان ناصر الملك همداني وزيراً للخارجية، وعبد الحسين ميرزا فرمانفرما وزيراً للعدلية، وميرزا مرتضى قلي خان صنيع الدولة وزيراً للعلوم، وميرزا حسن خان مستوفي المماليك وزيراً للمالية، وفتح الله خان أكبر سردار منصور وزيراً للبرق والتلگراف(البديري، 2012: 116) (نوائي، 2535ش: 127-128).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

لقد اخذت الحكومة الجديدة على عاتقها مواجهة الأوضاع المتردية التي ترزخ بالبلاد تحتها منذ دخول العاصمة طهران في تموز 1909، والعمل على تهدئة الاطراف المتنازعة داخل المجلس الاعلى وكذلك لجنة الادارة، وعلى الرغم من كون سبهدار اعظم كان من ضمن أعضاء المجلس، إلاّ انه لم يوفق في استتباب الامن الداخلي، والحد من هجمات قطاع الطرق للقوافل التجارية ولا سيما في الجنوب، كما أن ضعف الحكومة المركزية اضاف عبئاً اخر في زيادة نفوذ رؤساء القبائل الإيرانية لذا اخذت تعمل على اثارة الفوضى والاضطراب داخل المدن الإيرانية، والامتناع عن دفع الضرائب المستحقة عليهم، وهذا بطبيعة الحال نابع من ادراكهم لموقفهم الايجابي في انجاح الثورة، واعتقادهم بضرورة انصافهم ببعض الامتيازات اعترافاً بجميلهم في الوقوف إلى جانب الثوار ودعمهم ضد الشاه وقوات القوزاق.

ويمكن أن نضيف عاملاً اخر اسهم في ضعف الحكومة وزاد من تخبطها في مواجهة الازمات الداخلية، وهو تراجع دور رجالات الثورة الاولى من البازار ورجال الدين، إذ اصبحوا في الصفوف الخلفية بعد بروز الوجوه الوطنية الجديدة التي اخذت على عاتقها قيادة الثورة المضادة للشاه، فكان هذا امر طبيعي بأن تفقد الحكومة دعمهم المعنوي والروحي ويزيد من ازماتها التي باتت تدق ناقوس الخطر في قلب الحياة السياسية في إيران، كما أسهمت كثرة شكاوي الناس من تردي الواقع الأمني في البلاد بتصدع الوزارة، التي اخذ بعض اعضاؤها يلوحون بالاستقالة نتيجة لعدم قدرتهم على اتخاذ الاجراءات اللازمة في مواجه الموقف وذلك بسبب تدخل بعض الشخصيات المحسوبة على المجلس الاعلى باختصاصات الوزارات، ولعل هذا ما دفع بفرمانفرما وزير العدل إلى تقديم استقالته في 30 تشرين الأول عام 1909، بعد أن ادرك عدم جدية عمله نتيجة تلك التدخلات، ومن اجل المحافظة على البقاء في المنصب سارع سبهدار أعظم لترميم وزارته وأعلن عن إجراءه تعديلاً وزارياً شمل إعفاء ناصر الملك من منصبه وتعيين علاء السلطنة وزيراً للخارجية بدلاً عنه، وذلك نتيجة لتعالي الاصوات المطالبة بضرورة اتخاذ وزارة الخارجية الإيرانية بعض الاجراءات الرادعة ضد الروس نتيجة لعدم انسحابهم من الشمال الإيراني، كما عين وثوق الدولة وزيراً للعدل بدلاً عن الوزير المستقيل(السبتي، 2013: 165) (نوائي، 2535ش: 132).

كما لا يمكن اغفال الوجود الاجنبي في جنوب وشمال البلاد، ودورهم في اختلاق المشاكل الداخلية عن طريق عملائهم، والتناقض الايديولوجي بين الاحزاب السياسية التي ظهرت على خلاف تلك التطورات، والتي اوصلت البلاد إلى حالة لا يمكن أن تحسد عليها، وعلى الرغم من ذلك اخذت حكومة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

سبهدار اعظم تعمل جاهدة من اجل ايجاد قاعدة ترتكز عليها في مواجهة هذه التطورات، ولم تكن تغفل دول المجلس في مساندة الحكومة امام معضلاتها، لذا جاءت الجهود في هذه المرحلة تسعى من اجل ترسيخ مؤسسات الدولة عن طريق تطبيق قانون الانتخابات الجديد – الذي سبق وان اجرى عليه بعض التعديل، ولهذا انصبت الجهود من اجل اجراء الانتخابات وانشاء مجلس الشورى الوطني الثاني، علهم يجدون فيه ما كانوا يطمحون اليه.

3 .المبحث الثالث: افتتاح مجلس الشورى الوطني الثاني

قامت "لجنة الإدارة" بتشكيل لجنة من 16 عضوا لتعديل قانون الانتخابات في 30 تموز 1909، جاء – نوعاً ما – يتفق والوضع الإيراني الجديد الذي انبثقت عنه بعض المتغيرات السياسية والطبقية في عملية التمثيل النيابي، وذلك لأن طبيعة الأوضاع في تشكيل المجلس الأول تختلف اختلافاً جذرياً عن طبيعة الظروف اثناء مرحلة تشكيل المجلس الثاني، لذا راعى واضعو قانون الانتخابات هذه التطورات ووضعوا نصب اعينهم السياسيين الجدد، ودورهم في رسم ملامح الحياة السياسية في إيران.

جاء قانون الانتخابات الجديد في (63) مادة مقسمة على تسعة فصول، واهم ما جاء فيه هو إلغاء الاساس الطبقي للانتخابات الذي كان اساس الانتخاب في القانون السابق(البديري، 2012: 173)، وربما هذه الفقرة جاءت مجاراة لدور الفئات الوسطى التي اسهمت بدور كبير خلال هذه المرحلة، وجعل انتخاب نواب المجلس حسب النسبة العددية للسكان، وبذلك نالت طهران، وفقاً لعدد سكانها، 16 نائباً فقط (بدلاً من 60 نائباً في المجلس الاول)، وبذلك تم تقليص عدد نواب المجلس من (156) (البديري، 2012: 342) (مجذوب، 1980: 272) (البديري، 2012: 173) نائباً إلى (120) (البديري، 2012: 344) نائباً، في حين ازداد عدد نواب اذربيجان من (12) إلى (20) نائباً، وكان لبعض الاقليات الإيرانية من الزرادشتيين واليهود والارمن تمثيل بنائب واحد لكل منهم، كما تم تخصيص نائب واحد لكل من قبائل البختيارية والقشقائيين والتركمان(البديري، 2012: 174)، وربما هذا نابع من ثقلهم السياسي واشتراكهم في الثورة المضادة في هذه المرحلة(البديري، 2012: 342). كما اجريت بعض التعديلات على قانون عمر الناخب، فقد حدد القانون الجديد عمر الناخب (20) عاماً بدلاً من (25) عاماً الذي كان سائداً في القانون السابق، على أن يكون الناخب من ضمن المنطقة الانتخابية لمدة لا تقل عن ستة اشهر قبل عملية الاقتراع، وفيما يتعلق بالأمور المالية، فقد تقرر في هذا التعديل أن لا تقل قيمة املاك الناخب عن (250) تومان، أو أن يدفع (10) تومانات ضريبة سنوية، أو أن يكون ايراده السنوي

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

لا يقل عن(50) توماناً(البديري، 2012: 174)، وقد أُعفي المتعلمون من شرط توافر النصاب المالي(البديري، 2012: 132) (مجذوب، 1980: 272).

ومن اجل ضمان دورهم المؤثر في الحياة الدستورية وعدم خروج مقرراتها عن روح الاسلام، طالب بعض رجال الدين بتكوين لجنة تتألف من خمسة رجال الدين يكون عملهم ضمن المجلس، مهمتها الاشراف على القوانين كي لا تتعارض مع الاحكام الشرعية(البديري، 2012: 343).

وبعد الانتهاء من عملية الانتخابات، أفتتح مجلس الشورى الوطني الثاني في مساء يوم الاثنين المصادف 15 تشرين الثاني 1909(البديري، 2012: 345) (مجذوب، 1980: 272) وبحضور فاعل لجميع فئات الشعب الإيراني الذين زينوا العاصمة طهران واستقبلوا وصول الشاه ووصيه على العرش إلى ساحة بهارستان، وقد افتتح سبهدار اعظم، رئيس الحكومة، المجلس بكلمة القاها نيابة عن أحمد شاه والتي سلمها اليه عضد الملك، الوصي على العرش، قبل ذلك، وفي 19 تشرين الثاني افتتحت الدورة التشريعية الثانية وانتخب فيها ميرزا سعيد خان مؤتمن الملك رئيساً للمجلس، ومستشار الدولة وحسين قلي خان، نائبان لرئيس المجلس، ولم يغفل المجتمعون قضية تعيين مقرري المجلس، فقد تم تعيين ميرزا أسد الله كردستاني وفخر الممالك، والشيخ غلام حسين معزز الملك في هذا المنصب(البديري، 2013: 272-273).

وفي خضم تلك التحولات في الوضع السياسي كانت حكومة سبهدار أعظم تعاني من فقدان السيطرة على الأوضاع الداخلية، الأمر الذي دفع برئيسها إلى اغتنام فرصة افتتاح المجلس في 15 تشرين الثاني 1909، وتطبيقاً للأعراف الدستورية قدم استقالة حكومته إلى المجلس، بيد أن المجلس وبإجماع اعضائه الحاضرين آنذاك وبالاتفاق مع عضد الملك نائب السلطنة، قرروا أعادة تكليف سبهدار أعظم لتشكيل الوزارة مرة ثانية، وبدوره قبل سبهدار أعظم المنصب، وأبقى جميع وزراء حكومته الأولى المعدلة بمناصبهم(السبتي، 2013: 165).

تزامن تشكل مجلس الشورى الوطني الثاني مع ولادة حكومة سبهدار اعظم الثانية التي سرعان ما شكلها الاخير دون اجراء التغير عليها، غير أن تطورات الوضع السياسي، وتناقض وجهات النظر حوله دفعت برئيس الحكومة إلى اجراء بعض التعديلات الوزارية بما يتناغم وطبيعة الوضع السياسي.

و سأعرض مثال حي لهذا، من منا لم يتحمل جهد بدني شاق إلا من أجل الحصول على ميزة أو فائدة؟ ولكن من لديه الحق أن ينتقد شخص ما أراد أن يشعر بالسعادة التي لا تشوبها عواقب أليمة أو آخر أراد أن يتجنب الألم الذي ربما تنجم عنه بعض المتعة ؟

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

علي الجانب الآخر نشجب ونستنكر هؤلاء الرجال المفتونون بنشوة اللحظة الهائمون في رغباتهم فلا يدركون ما يعقبها من الألم والأسي المحتم، واللوم كذلك يشمل هؤلاء الذين أخفقوا في واجباتهم نتيجة لضعف إرادتهم فيتساوي مع هؤلاء الذين يتجنبون ويناون عن تحمل الكدح والألم. من المفترض أن نفرق بين هذه الحالات بكل سهولة ومرونة. في ذاك الوقت عندما تكون قدرتنا علي الاختيار غير مقيدة بشرط وعندما لا نجد ما يمنعنا أن نفعل الأفضل فها نحن نرحب بالسرور والسعادة ونتجنب كل ما يبعث إلينا الألم. في بعض الأحيان ونظراً للالتزامات التي يفرضها علينا الواجب والعمل سنتنازل غالباً ونرفض الشعور بالسرور ونقبل ما يجلبه إلينا الأسى. الإنسان الحكيم عليه أن يمسك زمام الأمور ويختار إما أن يرفض مصادر السعادة من أجل ما هو أكثر أهمية أو يتحمل الألم من أجل ألا يتحمل ما هو أسوأ (محمد، 1901: 121).

4 .المبحث الرابع: حكومة سپهدار اعظم الثانية والتطورات الداخلية في إيران

على الرغم من الجهود التي بذلها رئيس الحكومة من اجل تقليص الهوة في الأوضاع التي تعانيها البلاد، والمعارضة الداخلية بين الدستوريين الذين اثارتهم سياسة سپهدار اعظم غير المبالية بالوجود الاجنبي المتمثل باحتلال الروس والبريطانيين للمناطق الشمالية والجنوبية على التوالي، إلا أن الفوضى اخذت تدب شيئاً فشيئاً في مختلف انحاء البلاد، وبات شبح الحرب الاهلية يهدد كيان الدولة لا سيما بعد ظهور العديد من الاحزاب السياسية المتصارعة فيما بينها حسب وجهات نظر زعمائها ومصالحهم الشخصية، فضلاً عن التناقضات الداخلية والضغوط الخارجية التي اسهمت في ذبول الآمال الكبيرة التي علقها السكان على الدستوريين بعد انتصارهم على الشاه وابعاده خارج البلاد.

على اثر دعوة رئيس المجلس واعضائه، شكل سپهدار اعظم حكومته الثانية " المعدلة " من غير أن يجري عليها أي تعديل اخر، فتألفت منه رئيساً للوزراء ووزيراً للحربية، وعلاء السلطنة وزيراً للخارجية، وعلي قلي خان سردار أسعد وزيراً للداخلية، ووثوق الدولة وزيراً للعدل، وميرزا مرتضى قلي خان صنيع الدولة وزيراً للعلوم، وميرزا حسن خان مستوفي الممالك وزيراً للمالية، وفتح الله خان أكبر سردار منصور وزيراً للبرق والتلگراف(نوائي، 2535ش: 132).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها رئيس الوزراء من اجل التخفيف من حدة التناقضات، والتقرب في وجهات النظر بين الوزراء والمجلس، إلا أن الخلاف سرعان ما طفا على السطح الأمر الذي عجل في زعزعة تماسك وزارة سپهدار أعظم بسرعة كبيرة، فلم تمر سوى أربعة أيام فقط على تشكيلها حتى قدم كل من صنيع الدولة ووثوق الدولة استقالتيهما من منصبيهما في 19 تشرين الثاني 1909 بسبب

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

خلافات حادة مع وزراء الخارجية والداخلية والبريد والتلگراف(ملک زاده، 1383ش: 1340)، الأمر الذي أحرج المجلس وعضد الملك، بوصفه وصياً على العرش، فسارع الطرفان إلى عقد جلسه طارئة لمناقشة تداعيات هذا الموضوع في 25 من الشهر ذاته، واتفقا على لزوم دعم سبهدار أعظم وتجديد الثقة بحكومته(السبتي، 2013: 165) (نوائي، 3535ش: 142). وفي 30 تشرين الثاني 1909 أبلغ سبهدار أعظم أعضاء المجلس عن نيته بإجراء تعديل وزاري(نوائي، 2535ش: 153)، شمل تعديل وزارتي المالية والعدل، إذ أعفي مستوفي الممالك من منصبه كوزير للمالية واستوزر بدلاً عنه وثوق الدولة في حين عين مشير الدولة وزيراً للعدل بدلاً من وثوق الدولة، واحتفظ باقي الوزراء بمناصبهم، وعرض في اليوم نفسه برنامج حكومته على المجلس (العلاق، 2013: 34) (نوائى، 2535ش: 145)، والذي نص على اصلاح الجيش والشرطة والأمن حيث أكد على حاجة البلاد لتشكيل جيش قوامه (25 – 30) الف جندي وضابط، واصلاح الأوضاع المالية بالاعتماد على القروض الخارجية، وتعين مفتشين ماليين أجانب في وزارات ودوائر الدولة، وكتابة قوانين المحاكم، وتأسيس خزينة مالية مركزية، واستخدام مستشارين أجانب لترتيب جميع إدارات ومؤسسات الدولة وفق النظم الحديثة(السبتي، 2013: 166) (البديري، 2013: 349) (نوائي، 2535ش: 148).

وبدلاً من أن يدعم المجلس برنامج حكومة سبهدار اعظم، انتقد العديد من الأعضاء سلوكيات الحكومة، معتبرين ذلك امتداداً لسلوكيات الوزارات السابقة(البديري، 2012: 349) (العلاق، 2013: 34) (البدراوي، 2015: 147)، واستمر الاعضاء في مناقشة بنود برنامج الحكومة في جلسات مطولة، وعلى الرغم من بعض التحفظات التي ابداها الاعضاء حول برنامج الحكومة، الا أن اضطراب الأوضاع الداخلية وانعدام الامن والخشية من أن يفسح المجال للتدخل الاجنبي، صادق المجلس على برنامج الحكومة ومنحها الثقة بأغلبية ضئيلة جداً في 7 كانون الأول 1909، بعد أن أضاف خاتمة إليه نصت على ألزام الوزارة ببذل الجهد في أجراء وتطبيق الدستور أولاً وهيكلة وزارة العدل وتغير أعضاءها وإعادة بناء مؤسساتها ثانياً(السبتي، 2013: 166).

وفي خضم تلك الصراعات بدأت بوادر الخلاف تدب بين المجلس وحكومة سبهدار أعظم، وذلك نتيجة لميل الأخير إلى الجانب الروسي، وما اعتور الحياة البرلمانية من مفاسد، ومن تدخل اجنبي، وبقاء الادارة الحكومية دون اصلاح أو تطوير، واهمال الدولة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لذا بدأ اعضاء المجلس وخصوصاً الديمقراطيين بتوجيه الانتقادات إلى رئيس الحكومة، لا سيما وان بعض اتباع محمد علي شاه لا يزالون داخل إيران ويثيرون الاضطرابات والبلابل داخل البلاد(نوائي، 2535ش:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

135)، كذلك واجهت حكومة سبهدار أعظم الثانية، الأزمة المالية الحادة، التي عانت منها كثيراً، إلى الحد الذي جعلها غير قادرة وعاجزة تماماً عن تأسيس قوة عسكرية لنشر الأمن والنظام في ربوع البلاد، لذلك لم يكن أمام حكومة سبهدار أعظم سوى خيارين لا ثالث لهما لمواجهة الأزمة المالية، تمثل الخيار الأول بمحاولة الحكومة الإيرانية الحصول على قرضٍ أجنبي مشتركٍ من روسيا وبريطانيا لحل أزمتها المالية،في حين مثّل الخيار الثاني دعوة الحكومة الإيرانية للحصول على موارد نقدية من داخل البلاد، وبشأن الخيار الأول، قدّمت إيران في 13 كانون الأول 1909 طلباً للدولتين للحصول على قرض مشترك بقيمة 400000 باون أسترليني، إلا أن الدولتين استغلتا حاجة الحكومة الإيرانية للأموال، فوضعتا جملة من الشروط التعجيزية مقابل منح إيران قرضاً مشتركاً، إذ وضع كلٌ من بوكليفسكي كوزيل، الوزير المفوض الروسي في طهران، وباركلي(*Parkli*)، الوزير المفوض البريطاني في طهران، جملة من الشروط الصعبة مقابل منح إيران ذلك القرض،منها رفع نسبة الفائدة إلى 7% سنوياً، فضلاً عن ذلك أصّرت الدولتان على أن توافق الحكومة الإيرانية على استخدام سبعة مستشارين ماليين فرنسيين في وزارة المالية، وأن تتعهد بعدم الاستعانة بأي مستشارين عسكريين من أوربا إلا بموافقة الدولتين، وأن تقدم جزءاً من أموال القرض لتأسيس وتشكيل قوة من الشرطة لتأمين الطرق التجارية، ناهيك عن وضع العوائد الگمرگية في الشمال والجنوب ضماناً لهذا القرض، وتعهد إيران بعدم منح أي امتيازات لأية دولة أجنبية دون موافقة مسبقة من الحكومتين الروسية والبريطانية، وفوق ذلك كله على إيران أن تقدم منهاجاً مفصلاً بوجهة أنفاق أموال القرض يُصادق عليه من قبل سفارتي الدولتين في طهران، وأن تمنح امتياز الملاحة في بحيرة أرومية للروس(البديري، 2012: 351) (البدراوي، 2015: 148–149)، فلا غرو أن يتخذ المجلس قرار ابعاد علاء السلطنة عن وزارة الخارجية لذا أُجبر على تقديم استقالته في 10 آذار 1910، وتعيين معاون الدولة بدلاً عنه(السبتي، 2013: 166–167).

كما شهدت مرحلة تأسيس المجلس الوطني الثاني، ظهور الاحزاب السياسية التي اخذت تتصارع مع بعضها البعض من اجل فرض ارادتها على مسرح الأوضاع السياسية، وكان اشهر حزبين ظهرا خلال هذه المرحلة هو حزب الديمقراطيين الذي يقوده حسن تقي زاده: تقي زاده (1878 – 1970): ولد حسن تقي زادة عام 1878م من اسرة علمية متوسطة مادياً في طهران، وبعد وفاة والده عام 1897م. ظهر لديه ميل شديد نحو السياسة. وفي حوالي السنة الثانية والعشرين من عمره بدأ زادة يتعلم اللغة الانكليزية. وفي عام1903م اصدر مجلة (خزانة الفنون)، توفي بتاريخ 28 يناير سنة 1970 (بررسي، 1383ش: 53–55) (مجتهدي، 1321ش: بلا)، والحزب الاجتماعي المعتدل " المحافظ " الذي برز

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

من بين اعضائه السيد عبد الله البهبهاني: السيد عبد الله البهبهاني (1845 – 1910): من قادة الثورة الدستورية وهو ابن السيد اسماعيل المتوفي في 1878م ولد البهبهاني في النجف الاشرف سنة 1262هـ / 1845م وهو من طلاب السيد محمد حسن الشيرازي، كانت له السطوة والمكانة في طهران قبل الثورة، واثناء الثورة كان له دور فاعل، وبعد انتكاسة الثورة ابعد إلى كرمانشاه، وبعد فتح طهران على يد الثوار عاد اليها وكان ضحية لمسلسل الاغتيالات السياسية، اذ قتل في 1338هـ / 1910م امام منزله، ونقلت جثمانه إلى النجف حيث دفن فيها بجوار قبر ابيه عبد الله بن اسماعيل بن السيد نصر الله البهبهاني. (الأمين، 1983: 127) (الفتلاوي، 2010: 211) (حرز الدين، د.ت: 17–18)، ويسانده البختياريين، ويمكن أن نضيف طرف اخر في صراع هذين الحزبين، يتمثل بظهور كتلة يفرم خان الارمني واتباعه الذين ارتبطوا به شخصياً(البديري، 2012: 353–359) (مجذوب، 1980: 274) (الجاف، 2005: 335–336) (العلاق، 2013: 34–38)، لذا فلا غروا من أن نذكر بأن البلاد وقعت تحت نير هذه الانقسامات والتناقضات الايديولوجية بين هذه الاحزاب أو تلك.

ومع كل تلك التطورات، إلاّ ان سبهدار أعظم ما لبث أن واجه أزمة داخلية مفاجئة أضفت على الموقف السياسي في البلاد مزيداً من التعقيد على اثر زيادة حدة الاتهامات بين وزراء الحكومة انفسهم، فقد ساءت العلاقة بين سبهدار أعظم ووزير الداخلية سردار اسعد، كما أتهم سبهدار أعظم كل من وثوق الدولة وصنيع الدولة بالعمل على تقويض الحكومة والعمل على إسقاطها، ومن جانبهما أتهم وزيرا المالية والعلوم والفوائد العامة معاون الدولة وزير الخارجية بإفشاء أسرار مجلس الوزراء ونقل تفاصيل أخباره ومداولاته إلى الحكومتين البريطانية والروسية، الأمر الذي دفعهما إلى الاعلان عن عدم رغبتهما في البقاء في هذه الحكومة، وقدما استقالتيهما على اثر ذلك في 24 آذار 1910، وقد تزامن ذلك في وقت قدم فيه مشير الدولة وزير العدل استقالته بعد ايام قليلة(السبتي، 2013: 168–169) (ملک زاده، 1383ش: 1340–1341)، لذلك نعتقد بأننا لا نكون بعيدين عن الحقيقة إذ قلنا بأن وراء هذه المتغيرات في الوضع الداخلي الإيراني أيادي خفية تسيرها باتجاه اهداف وغايات يتطلع اصحابها تنفيذها على حساب الشعب.

لم يكتب لوزارة سبهدار أعظم الثانية البقاء طويلاً في الحكم بعد هذه التطورات، إذ رافق استقالة الوزراء من الحكومة تلقي الأخيرة الانتقادات اللاذعة من قبل أعضاء المجلس ولا سيما من اعضاء الحزب الديمقراطي الذين كانوا يأملون بإفشال سبهدار أعظم و إسقاط حكومته وقد نجحوا في استمالة بعض أعضاء المجلس الاخرين ممن كانوا يعارضون سياسة الحكومة، والادهى من ذلك أن حكومة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

سبهدار أعظم قد عانت من انقسام خطير بين صفوف وزرائها – كما ذكرنا –، الأمر الذي دفع برئيس الحكومة إلى اجراء تعديل اخر في الحكومة بتاريخ 21 نيسان 1910، تمثل بتعيين سردار اسعد وزيراً للحربية، وتكليف سردار منصور بإدارة وزارة العدل بدلاً من مشير الدولة وتكليف الأخير بتولي منصب وزارة التجارة، وتعيين شكر الله خان وزيراً للبريد والتلگراف، ونظراً لما كان يتمتع به كل من الوزيرين وثوق الدولة وصنيع الدولة من ثقة داخل المجلس، فأن سبهدار أعظم لم يجرؤ على إبعادهما عن الوزارة بل أجبر على أشراكهما فيها، فاحتفظا بمنصبيهما السابقين(السبتي، 2013: 169–170)، ويبدو أن سبهدار أعظم كان يعتقد بأجرائه هذا سيخفف من حدة التناقضات، ويرضي المعارضة الداخلية التي وجهت انتقاداتها اللاذعة لسياسة حكومته الفاشلة، وان اجراءاته الشكلية في تغيير الوزراء كانت عاجزة عن إنقاذ الوضع المتدهور في البلاد، ولعله لم يفكر بأن حكومته كانت قد وصلت إلى قمة مرحلة الانحلال والانحطاط، وباتت تنتظر رصاصة الرحمة بين لحظة واخرى.

لم تغير هذه التشكيلة الوزارية شيئاً من الأوضاع على الساحة الإيرانية، ولم يكن فيها ما يوحي إلى مكسب جديد لإيران، وعلى اقل تقدير تحقيق المطلب الوطني بإلغاء الوجود الروسي والبريطاني في الاراضي الإيراني، بل على العكس تماماً كانت فرصة مناسبة لتغلغل كلا الدولتين وزيادة نفوذهما داخل البلاد بعد أن وصلت الحالة إلى اسوء ما يكون ممّا ادى إلى زيادة تذمر الناس وسخطهم على الحكومة كونهم كانوا ينظرون إلى الروس والبريطانيين بوصفهم الكابوس الجاثم على صدر الايرانيين، ومن اجل البحث عن الوسيلة التي تخرجه من المأزق الذي يعانيه تقدم سبهدار أعظم في 26 نيسان 1910 بطلب إلى المجلس دعا فيه بضرورة منحه صلاحيات واسعة كي يتمكن من النهوض بواقع الحياة السياسية في إيران، واستجابة لطلب الحكومة شكل المجلس لجنة مشتركة من أثني عشر عضواً مثل الحكومة فيها وزير الدفاع سردار أسعد (السبتي، 2013: 170).

وفي الواقع أن جذور الاستياء وعدم التفاهم بين المجلس والحكومة قد تأصلت في النفوس، لذا لم يمض الوقت حتى اعلنت اللجنة التي تشكلت لدراسة طلب الحكومة في زيادة الصلاحيات في 7 حزيران 1910 عن رفضها القاطع لتخويل رئيس الحكومة بمثل هذه الصلاحيات، وعدتها بمثابة المطالب غير القانونية(السبتي، 2013: 170–171).

كانت التناقضات الداخلية في ظل تلك الظروف تتزايد بسرعة، فبدأت الخلافات تظهر بين المجلس وحكومة سبهدار أعظم الثانية، فعندما طرح الأخير برنامج حكومته امام المجلس، صرح قائلاً بأن حكومته تسعى إلى التعامل السلمي مع الروس وأن كان للمجلس معارضة لهذا التعامل فأنه يؤثر

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الاستقالة، وربما اراد من ذلك أن يحرج المجلس بتقديم استقالته في تلك الظروف الحرجة، غير ان المجلس دعا في معرض رده على قول رئيس الحكومة بتوجيه الدعوة لاستضافة الوزارة بغية مناقشة برنامجها، غير أنه لم يحضر احد من أعضاء الوزارة، الأمر الذي زاد في اتساع شرخ العلاقات المتوترة بين الطرفين، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل وجه بعض الاعضاء انتقاداتهم للحكومة ووزرائها إلى حد وصفها بالوزارة الفاسدة، وامام تزايد الانتقادات لحكومة سبهدار اعظم دعا حسن تقي زادة إلى ضرورة حجب الثقة عن الوزارة وتكليف شخص آخر بتشكيلها، فكان هذا بمثابة صفعة غير متوقعة لرئيس الوزراء (السبتي، 2013: 171).

وبالمقابل كان رد رئيس الحكومة قوياً، إذ اخذ يسعى إلى توجيه ضربة خاطفة لحسن تقي زاده، وذلك من خلال محاولته اقناع السيد عبد الله البهبهاني من اجل إصدار فتوى تكفر حسن تقي زاده وتشكك في نشاطه السياسي (الجاف، 2005: 335-336)، إلا أن محاولته هذه لم تأت أُكلها، فقد اغتيل السيد عبد الله البهبهاني بعد أيام قلائل من ذلك الاتفاق، ليضيف هذا الحادث زخماً آخر على حكومة سبهدار اعظم وسياساتها المتخبطة.

في مثل هذه الظروف القاهرة التي كانت تعاني منها إيران آنذاك، اغتيال السيد عبد الله البهبهاني في 10 تموز 1910 على يد اربعة اشخاص مجهولين الهوية، غير أن البعض اتهم أعضاء الحزب الديمقراطي، بينما اتهم البعض حسن تقي زاده، ومع ذلك فقد كانت لعملية اغتياله اثار خطيرة على الوضع السياسي الداخلي في البلاد تجلت في تقديم سبهدار أعظم استقالته في اليوم التالي مباشرةً(البديري، 2012: 364) أي في 11 تموز-، وبوفاة السيد عبد الله البهبهاني طويت صفحة مثيرة ومشرقة من صفحات النضال الوطني والديني في إيران ضد الظلم والاستبداد، إلا انها لم تكن الصفحة الأخيرة في تاريخ الحركة الوطنية الإيرانية.

وعلى الرغم مما ذكرناه بخصوص ممن اتهموا باغتيال السيد عبد الله البهبهاني، إلا اننا نعتقد بأن هناك بعض الايادي التي حركت هؤلاء الاشخاص المأجورين من اجل اغتيال رموز الحركة الدستورية، ولا نبتعد قليلاً عن احتمال أن يكون هؤلاء الاشخاص من اتباع الشيخ فضل الله نوري، وذلك انتقاماً لإعدامه بعد انتصار الدستورين ودخول طهران عام 1909، وذلك لإدراكهم للعداء الشخصي بين السيد عبد الله البهبهاني والشيخ فضل الله نوري، وربما اعتقدوا بأن هذا الخلاف كان وراء اعدام الشيخ بعد انتصار الثورة مباشرةً.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

أجرى المجلس اقتراعاً داخلياً في 11 تموز لاختيار رئيس جديد للوزراء من بين ثلاثة مرشحين هم كل من سبهدار أعظم وسردار أسعد ومستوفي الممالك، فوقع اختيار اعضاء المجلس على الأخير، مشترطين عليه تشكيل الوزارة في مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام من تاريخ تكليفه(السبتي، 2013: 172)، وبذلك ابعد سبهدار اعظم عن الحكومة وان لم يكن لفترة طويلة كونه سيرجع إلى تشكيلها مرةً اخرى.

لقد تركت الأحداث السياسية في إيران آنذاك مؤشراً واضحاً لدى أعضاء المجلس، وولدت شعوراً ملحاً بضرورة استبدال الوزارة، والمجيء بحكومة وطنية علهم يجدون فيها ما كانت تصبوا اليه الجماهير، لذا وجدوا ضالتهم هذه المرة في شخص مستوفي الممالك، على امل أن يجد مخرجاً رحباً للبلاد يخلصها من المأزق السياسي الذي تعانيه.

بعض سمات المجلس الثاني التي تميزه عن المجلس الأول

وقوف السلطة التنفيذية بجانب المجلس، اذا أن الحكومة نفسها كانت منبثقة عن الثورة، كما أن الملك لم يكن يتدخل في أمور الدولة.

اصبح النواب أكثر مراساً وتجربة من زملائهم في المجلس الأول، وقد أصبحوا أكثر تنظيماً، حيث توزعوا إلى كتلتين رئيسيتين احدهما معارضة للحكومة والأخرى معاضده لها.

تميز المجلس الثاني بحالة من الضعف بالنسبة إلى المجلس الأول، ويرجع هذا الضعف إلى التركيبة الطبقية للمجلس.

اتسم المجلس الثاني بالتناقضات بين اعضائه على خلاف المجلس الأول الذين حاولوا قدر الامكان عدم اظهار تلك الخلافات إلى العلن.

تميز المجلس الثاني بسيطرة الملاكين والاقطاعيين على اغلب المقاعد فيه على خلاف المجلس الأول، الذي تميز بسيطرة البازار ورجال الدين عليه.

ظهور بعض الاحزاب واهمها الحزب المعتدل– المحافظ – وحزب الديمقراطيين (مؤيد ومعارض للحكم) على غرار الدول الديمقراطية واشتد الخلاف بينهما في الكثير من المسائل السياسية.

انفصال المجلس الثاني عن الشعب الإيراني، بينما كان المجلس الأول يسمح للبعض في حضور المناقشات بل حتى المشاركة في بعض الاحيان(مجذوب، 1980: 273–274).

وسأعرض مثال حي لهذا، من منا لم يتحمل جهد بدني شاق إلا من أجل الحصول على ميزة أو فائدة؟ ولكن من لديه الحق أن ينتقد شخص ما أراد أن يشعر بالسعادة التي لا تشوبها عواقب أليمة أو آخر أراد أن يتجنب الألم الذي ربما تنجم عنه بعض المتعة ؟

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

علي الجانب الآخر نشجب ونستنكر هؤلاء الرجال المفتونون بنشوة اللحظة الهائمون في رغباتهم فلا يدركون ما يعقبها من الألم والأسي المحتم، واللوم كذلك يشمل هؤلاء الذين أخفقوا في واجباتهم نتيجة لضعف إرادتهم فيتساوي مع هؤلاء الذين يتجنبون ويناون عن تحمل الكدح والألم. من المفترض أن نفرق بين هذه الحالات بكل سهولة ومرونة. في ذاك الوقت عندما تكون قدرتنا علي الاختيار غير مقيدة بشرط وعندما لا نجد ما يمنعنا أن نفعل الأفضل فها نحن نرحب بالسرور والسعادة ونتجنب كل ما يبعث إلينا الألم. في بعض الأحيان ونظراً للالتزامات التي يفرضها علينا الواجب والعمل سنتنازل غالباً ونرفض الشعور بالسرور ونقبل ما يجلبه إلينا الأسى. الإنسان الحكيم عليه أن يمسك زمام الأمور ويختار إما أن يرفض مصادر السعادة من أجل ما هو أكثر أهمية أو يتحمل الألم من أجل ألا يتحمل ما هو أسوأ.

الخاتمة

1- ساهم محمد ولي خان سبهدار اعظم تتكابني بشكل فاعل ومباشر في مجريات الاحداث ولمع بشكل كبير في مدة حكم الاستبداد الصغير ابان حكم محمد علي شاه 1907 – 1909، الذي انقلب على الدستور وعطل المجلس المنتخب في ايران إذ قاد الثائرين في فتح طهران عام 1909.

2- تعرضت وزارة الأولى للعديد من المشاكل منها هجمات قطاع الطرق للقوافل التجارية ولا سيما في الجنوب، كما أن ضعف الحكومة المركزية اضاف عبئاً اخر في زيادة نفوذ رؤساء القبائل الإيرانية لذا اخذت تعمل على اثارة الفوضى والاضطراب داخل المدن الإيرانية، والامتناع عن دفع الضرائب المستحقة عليهم.

3- كذلك تراجع دور رجالات الثورة الاولى من البازار ورجال الدين، إذ اصبحوا في الصفوف الخلفية بعد بروز الوجوه الوطنية الجديدة التي اخذت على عاتقها قيادة الثورة المضادة للشاه، فكان هذا امر طبيعي بأن تفقد الحكومة دعمهم المعنوي والروحي ويزيد من ازماتها التي باتت تدق ناقوس الخطر في قلب الحياة السياسية في إيران.

4- تعرضت وزارة محد ولي خان سبهدار اعظم لمشاكل عديدة كان من ابرزها الضائقة المالية وعجز حكومته عن أعداد ميزانية للدولة.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

5- أن الصراع الحزبي داخل مجلس الشورى الوطني الإيراني بين الحزبين اجتماعيون اعتدا ليون والديمقراطي اثر وبصورة سلبية وكبيرة ومباشرة على عمل السلطة التنفيذية، إذ شهد حالة من الإرباك الإداري ولابد من الإشارة إلى أن الصراع الحزبي داخل المجلس انتقل من معترك السياسة إلى الإرهاب السياسي.

6- الضغوطات المجلس على وزارة سبهدار اعظم أسهمت في إجباره على إجراء تعديلات وزارية، في حين أسهمت ضغوطاتهم في أحيان أخرى على وزارته على تقديم استقالته من الوزارة.

المصادر

[1] العلاق، أحمد شاكر عبد. (2008). "إيران في عهد احمد شاه 1909 – 1925 دراسة تاريخية في التطورات السياسية الداخلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة – كلية الآداب.

[2] شرهان، روافد جبار. (2005). "المؤسسة العسكرية الايرانية في عهد رضا شاه بهلوي 1921-1941م"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة.

[3] البديري، عبد الله لفته حالف. (2005). "دور المؤسسة الدينية في الثورة الدستورية الإيرانية 1905 – 1911"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط.

[4] السبتي، عدي محمد كاظم. (2013). "مجلس الشورى الوطني الإيراني 1906 – 1911"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة – كلية الآداب.

[5] المالكي، لازم لفتة ذياب. (1997). "إيران في عهد مظفر الدين شاه 1896-1907"، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الآداب.

البدراوي، هادي صاحب عيدان. (2015). "الموقف الروسي من الثورة الدستورية الإيرانية 1905 – 1911"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط – كلية التربية.

[6] السلمان، إنعام مهدي علي. (1985). حكم الشيخ خزعل في الاهواز (1897- 1925) بغداد.

[7] محمد، حربي. (1972). تطور الحركة الوطنية في ايران من سنة 1890 إلى سنة 1959، منشورات الثورة، بغداد.

[8] الجاف، حسن. (2005). الوجيز في تاريخ إيران – دراسة في التاريخ السياسي منذ ظهور الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية، ج3، بيت الحكمة، بغداد.

[9] البديري، خضير. (2019). تاريخ الوزارات الايرانية في العهد القاجاري 1796-1925، ج6،

ط1، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.

[10] البديري، خضير. (2012). الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية الإيرانية 1905 – 1911، العارف للمطبوعات، بيروت.

[11] ولبر، دونالد. (1958). ايران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد النعيم محمد حسين، القاهرة.

[12] الانصاري، سعد. (1986). الفقهاء حكام على الملوك، إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي 1500–1979، بيروت.

[13] نشأت، صادق، حجازي مصطفى. (1960). صفحات من ايران، مصر، د. م.

[14] مجذوب، طلال. (1980). إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906 – 1979، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت.

[15] البصري، علي. (1950). مذكرات رضا شاه، ط1، شركة النشر والطباعة العراقية، بغداد.

[16] الريس، غانم نجيب. (2011). الخصائص العامة للتطور التاريخي لإيران خلال عهد احمد شاه قاجار 1909 – 1925، بغداد.

[17] الفتلاوي، كاظم عبود. (2010). مشاهير المدفونين في الصحن العلوي الشريف، ط2، التعارف، النجف الاشرف.

[18] الأمين، محسن. (1983). أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، مج7، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.

[19] محمد حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، ج2، ط1، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، مطبعة الولاية، قم، إيران، د. ت.

[20] مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية 1896– 1925، القاهرة، د. ت.

[21] الجاف، حسن كريم. (2008). موسوعة تاريخ إيران السياسي من الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية، مج 3، بيروت، الدار العربية للموسوعات.

[22] الهلال (مجلة)، القاهرة، نيسان 1909م، الجزء السابع.

[23] الكسواني، هيثم. (2006). "دول ابتلعتها ايران"، مجلة الراصد، الرياض، العدد 175، تموز، مجلة الكترونية على الموقع التالي: *www.alrased.net*.

الرهيمي، علاء جاسم. (بلا تأريخ). "عدي محمد كاظم السبتي: موقف مجلس الشورى الوطني الإيراني

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

من السلطة التنفيذية 'الوزارة' 1909 – 1911"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد الرابع، العدد 1

[24] صفائي، إبراهيم. (1379ش). رهبران مشرطة، انتشارات جاويدان، جلب دوم، تهران.

[25] عليوي، ابو الحسن. (1363ش). رجال عصر مشروطيت، به كوشش نخستين: حبيب يغمائي، انتشارات اساطير، تهران.

[26] قوزانلو، جميل. (1330ش). تاريخ نظام إيران، طهران، د.م، جلد دوم.

[27] نوائى، عبد الحسين. (2535ش). دولتهاى ايران – از آغاز مشروطيت تا اولتيماتوم، چاپ اول، انتشارات بابک، تهران شاهنشاهى.

[28] مستوفي، عبد الله. (1323ش). شرح زندكاني من با تاريخ اجتماعي واداري دورة قاجارية، تهران، بي جا، جلد اول.

[29] منذر، علي ابو الحسني.(1380ش). انديشه، سبزازندگي سرخ زمان وزندگي، شيخ فضل الله نوري، تهران: نشرت عبرت.

[30] منذر، علي ابو الحسني.(1380ش). كارنامة شيخ فضل الله نوري، تهران: نشرت عبرت.

[31] بختيار، غفار بور، بختياري، اسعد و فرهنكي كوششهاي.(1387ش). كنجونه اسناد، مجلة، شماره 69، تهران، بهار.

[32] عادل، غلا معلي حداد.(1383ش). دانشنامة جهان اسلام، ج8 تهران: بنياد دائرة معارف اسلامي.

[33] م. مجتهدي. (1321ش)، تاريخ حياة تقي زاده، تهران: جابخانه ولايتي.

[34] مركز بررسي اسناد تاريخي وزارات اطلاعات، رجال عهد بهلوي به روايت ساواك، حسن تقي زادة، (تهران: بي جا، 1383ش).

[35] بامدد، مهدي. (1347ش). شرح حال رجال إيران در قرن 12 و 13 و 14 هجري، جلد دوم، جاب ششم كتابخانه ملي إيران، تهران.

[36] ملک زاده، مهدى. (1383ش). تاريخ انقلاب مشروطيت ايران (جلد ششم وهفتم) چاپ چهارم، چاپ چاپخانه مهارات، تهران.

[37] علوى، نور الله دانشور.(1335ش). تاريخ مشروطية إيران و جنبش وطن برستان اصفهان وبختياري، كتابخامه دانش.

[38] علوي، نور الله دانشور.(1335ش). تاريخ مشروطة إيران جنبش وطن بريستان أصفهان وبختياري، (طهران: چابخانة سينا)

[39] ابادي، يحي دولت.(1231ش). تاريخ ع

[40] Hairi، A.-H. (1976-1977). Why did the Ulama Participate in the Persian Constitutional Revolution of 1905-1909. Die Welt des Islams، London.

[41] Fisher، S. N. (1959). The Middle East: A History. New York.